

السياسة الاجتماعية في الجزائر ودورها في التخفيف من أزمة السكن Social policy in Algeria and its role in alleviating the housing crisis

¹معتصم نورية

أستاذ محاضر-ب- / جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر (الجزائر)

nouria.moutassem@univ-mascara.dz

قدم للنشر: 2023-03-20 , قبل للنشر: 2023-04-17 , نشر في : 2023-06-02

الملخص:

يعتبر الإسكان أحد المجالات الرئيسية للسياسة الاجتماعية إلى جانب خدمات الضمان الاجتماعي، الصحة، التعليم والرعاية الشخصية، فالحصول على السكن شرط أساسي لضمان المشاركة الاجتماعية والرفاهية، من هذا المنطلق يحاول هذا البحث، تسليط الضوء على دور السياسة الاجتماعية في التخفيف من أزمة السكن في الجزائر، والتي تعتبر إحدى الإشكالات الهامة، التي تؤثر صناع القرار منذ عقود، وهذه الأزمة تداعياتها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي للبلاد. والوقوف على ما حققته البرامج المتعددة التي تبنتها الحكومة الجزائرية في هذا المجال، والتحديات التي تواجهها السياسة الاجتماعية في مجال الإسكان، من خلال إيجاد الصيغة الأنسب للسماح لمختلف الشرائح الاجتماعية، من الحصول على سكن لائق.

الكلمات المفتاحية : السياسة الاجتماعية، دولة الرفاهية، أزمة السكن، الجزائر

تصنيف JEL:

Abstract :

Housing is considered one of the main areas of social policy, along with social security services, health, education and personal care. Access to housing is a prerequisite for ensuring social participation and well-being. From this point of view, this research tries to shed light on the role of social policy in alleviating the housing crisis in Algeria. Which is considered one of the important problems that have been bothering decision-makers for decades, and this crisis has repercussions on the social, economic and even political situation of the country. And standing on the achievements of the various programs adopted by the Algerian government in this field, and the challenges facing social policy in the field of housing, by finding the most appropriate formula to allow the various social strata to obtain decent housing.

Keywords: Social Policy, Welfare State, Housing Crisis, Algeria,

Jel Classification Codes:

مقدمة:

إن التغييرات التي طرأت على الدولة الحديثة والمتعلقة بتعدد وظائفها فتحت مجالاً واسعاً للاعتماد على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية متنوعة بتنوع الأوضاع التي تمر بها الدولة، وقد أسهم الباحثين من جهة والمشاكل الاجتماعية والاختلالات التي مرت بها

¹المؤلف المراسل

اقتصاديات مختلف الدول من جهة أخرى بإثراء هذه السياسات، والتي من بينها السياسة الاجتماعية التي تعتبر أداة التي تعمل على تنظيم الهياكل الاجتماعية، حيث تهدف الإجراءات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة إلى ضمان التنمية الاقتصادية العادلة وتحقيق الاستقرار السياسي في إطار عقد اجتماعي بين المواطنين والدولة. حيث تعتبر السياسة الاجتماعية جانب محدد من المجال الأكبر لصياغة السياسات. فللدولة أنواع عديدة من السياسات كالسياسة الخارجية، السياسة المالية والتجارية، سياسة التعليم، السياسة السكانية، سياسة العمل والعديد من السياسات الأخرى.

السياسة الاجتماعية هي تلك السياسة التي ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالمشاكل الاجتماعية، ومجالها واسع حيث يشمل معظم ما يفعله المجتمع بشكل جماعي لحماية أضعف أعضائه، وكذا تلبية الاحتياجات الاجتماعية للجميع، والتي يعتبر السكن أهمها، فالسياسة الاجتماعية في مجال الإسكان، على عكس الصحة والتعليم، لا يظهر بسهولة الاعتماد على التزام ومساهمة الدولة لضمان توفير المساكن وتوزيعها.

لقد واجهت الجزائر عقب استقلالها، عدة اختلالات اقتصادية، اجتماعية وسياسية مما جعل الدولة تمنح أولوية التمويل للمشاريع التنموية وتحمل الجوانب الاجتماعية، لكن مع بداية التسعينات وتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وما ترتب عنه من آثار اجتماعية سلبية من تدهور للمستوى المعيشي وانتشار الفقر، جعل الدولة تعيد النظر في السياسات الاجتماعية وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج كبرامج الاندماج الاجتماعي للفتات الاجتماعية الأكثر حرماناً، والإسكان الاجتماعي.

وفي ظل النمو الديموغرافي وزيادة الطلب على السكن، بسبب صعوبة التمويل الذاتي نتيجة ارتفاع تكلفة السكن، أصبح تأمين المواطن لمسكن أمر صعب إن لم نقل مستحيل، من هنا يتجسد أهمية موضوع أزمة السكن وتأثيرها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ولمعالجة هذه الأزمة، لم تتردد الحكومة في وضع عدة برامج، وتبني مختلف الصيغ السكنية، ذات الطابع الاجتماعي.

يسعى هذا البحث لإظهار دور السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية في مجال حل أزمة السكن من خلال عرض التجربة الجزائرية، ومدى نجاحها في تطويق هذه الأزمة.

● إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة السياسة الاجتماعية في الجزائر في التخفيف من أزمة السكن؟

ما المقصود بالسياسة الاجتماعية؟ وما هي مكوناتها؟

هل السياسة التي انتهجتها الدولة كانت فعالة في حل أزمة السكن؟

● فرضيات الدراسة: وفي ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية التالية:

- نجاعة السياسة الاجتماعية في مجال الإسكان يعتمد على بلوغ الأهداف المسطرة.

- تعدد السياسات والبرامج الموجه للإسكان دليل على نية الحكومة في علاج أزمة السكن.

● أهداف الدراسة: الهدف من دراسة العلاقة بين السياسة الاجتماعية والسكن هو النظر في الطرق التي تساعد بها

تدخلات الدولة في مجال الإسكان في تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية، وتفسيرها وتقييمها. ومن ثم توضيح السياسات البديلة التي ربما تكون الحكومة قد تجاهلتها، وكذلك إلقاء الضوء على جوانب الإسكان في النطاق الكامل للسياسة الاجتماعية.

✓ تحديد ماهية السياسة الاجتماعية، وأهمية توفير الإسكان كأحد مقومات نجاحها.

✓ محاولة التعرف على أزمة السكن مسبقاً، وكذلك أهم البرامج والصيغ التي وضعتها الدولة لعلاجها.

✓ السعي إلى إبراز جوانب الضعف في سياسة الدولة الاجتماعية في مجال الإسكان ومحاولة تقويمها.

- **منهج الدراسة:** يسلط البحث الضوء على تطور السياسة الاجتماعية في مجال الإسكان، من أجل اكتشاف مكامن الخطأ، من أجل إصلاحها، والتخفيف من حدة أزمة السكن، وبحلول البحث الدراسة والتحليل، وفق الخطوات التالية:
 - ✓ ماهية السياسة الاجتماعية، وعناصرها.
 - ✓ السياسة الاجتماعية في الجزائر وأهم التطورات التي مر بها.
 - ✓ أزمة السكن في الجزائر وما هي مسبباتها.

2- ماهية السياسة الاجتماعية: عند التحدث عن السياسة الاجتماعية، يجب التطرق إلى علاقة الحكومة مع مواطنيها، وطرح السؤال التالي: ما هي طبيعة العلاقة بين الحكومة الحديثة والمواطنين؟ يربط الحكومة مع مواطنيها اتفاق تعاقدية حيث أن المواطنين يدعمون الحكومة بدفع الضرائب والسعي لتحقيق مصلحتها ومن جانبها الحكومة تؤمن مصلحة المواطنين من خلال صياغة السياسة العامة. وعندما يحدث، تصادم بين صانعي السياسات ومصالح المواطنين يؤدي ذلك إلى خلل في السياسة، ينتج عنه عدة مشاكل كعدم المساواة، الفقر، الاستبعاد والحرمان وغيرها، مما يستلزم تطوير سياسة اجتماعية لسد تلك الفجوات. فالسياسة الاجتماعية تعني الاختيار الذي ينطوي على التغيير، فلا يمكن لأي سياسة الهروب من القيم والأيديولوجيات وكل ما يشكل المجتمع الصالح. لقد شدد تيموس على أنه لا يمكن تجاهل القيم الإنسانية في أي مناقشة هادفة للسياسة الاجتماعية. كون السياسة الاجتماعية تدور حول الأغراض الاجتماعية والاختيارات فيما بينها، وبالتالي ليس لها أي معنى على الإطلاق إذا تم اعتبارها محايدة من حيث القيم. فجميعاً لدينا قيمنا وتوجهاتنا، لدينا جميعاً حقوقنا وواجباتنا كمواطنين، ويقع على عاتقنا مسؤولية توضيح قيمنا عند وضع السياسة الاجتماعية. حيث ترجع أصول السياسة الاجتماعية إلى قيم مجتمع معين. إذ لا يمكن مناقشتها أو حتى تصورها من فراغ اجتماعي. تمثل أنظمة الرفاهية (الرعاية الاجتماعية) في سياستها الاجتماعي إلى إظهار الخصائص الثقافية والسياسية السائدة لمجتمعاتها.

تكون في إطار السياسة الاجتماعية متى تم تحديد الاحتياجات على أنها اجتماعية، وتصميم متعمد لجميع الخدمات المقدمة بشكل جماعي لتلبية بعض الاحتياجات المعترف بها اجتماعياً، وذلك لتحقيق إرادة المجتمع في البقاء كعضو واحد من جهة، والرغبة المعلنة لجميع أفراد المجتمع في المساعدة على بقاء بعض أفراد المجتمع. (Reisman, 2001, pp. 29-30)

تواجه محاولة تحديد السياسة الاجتماعية العديد من الصعوبات العملية. هل هي سياسة اجتماعية أم سياسات اجتماعية متعددة، فالسياسات الاجتماعية مجزأة إلى سياسة للطبقات المتخلفة، سياسة للشرائح الأضعف، سياسة للمرأة، وسياسة للأطفال وما إلى ذلك. هل تشكل إضافة هذه السياسات سياسة اجتماعية "كاملة"؟ لدينا المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة والحقوق الأساسية ودباجة الدستور. هل هذه تشكل سياسة اجتماعية؟ يمكن الإشارة إلى السياسة الاجتماعية في كل من حالة الجمع والمفرد. عندما يشار إليها بصيغة الجمع، فإنها تشير إلى مجموعة شاملة ومتكاملة من السياسات في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة، الرعاية الاجتماعية، التعليم، والضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك، عند استخدامها في صيغة المفرد، يشير مصطلح السياسة الاجتماعية إلى سياسة حكومية محددة مثل السياسة تجاه الطوائف المنبوذة، وسياسة توفير التعليم الشامل، إلخ. (Renu, 2010, p. 207)

بمجال السياسة الاجتماعية واسع. في الواقع، يعمل إلى حد كبير على تحديد المجتمع. وهي تشمل معظم ما يفعله المجتمع بشكل جماعي لحماية أضعف أعضائه، ولكن يجب أيضاً أن يفي بالاحتياجات الاجتماعية للجميع. يعد العمل جانباً مركزياً في الحياة الاجتماعية، وهناك العديد من الاهتمامات - أشكال مختلفة من التوظيف، وتوزيع العمل، والصراع المتصور بين العمال والمتقاعدين، من بين أمور أخرى. ثم هناك حاجة إلى توسيع نطاق الحماية لتشمل - معظم العمال، من منظور عالمي - الذين يستفيدون من القليل أو لا يستفيدون على الإطلاق. يتمثل أحد الأغراض الرئيسية للحماية الاجتماعية في توفير حد أدنى للدخل، وهذا غير موجود بشكل عام. ومع ذلك، بعد قرن من التقدم المثير للإعجاب في بعض البلدان في توفير الحماية للعديد من الفئات المحرومة تاريخياً - كبار السن،

وذوي التعليم الضعيف، وذوي الإعاقة - أصبح من الممكن الآن تصور التوسع التدريجي للحماية إلى الفقراء والمحرّمين في العالم (International Labour Organization, 2000, p. 114).

وفيما يلي ليعرض التعريفات للسياسة الاجتماعية: بشكل عام، يشير مصطلح "سياسة" إلى المبادئ التوجيهية أو المبادئ العامة، التي تعطي التوجيه لمسار عمل معين من قبل الحكومة أو من قبل منظمة. ويشير أيضا، بمعنى محدد ودقيق، إلى مسار عمل مقصود أو منفذ.

تعريف ديفيد جيل David Gill : السياسات الاجتماعية هي مبادئ أو مسار عمل مصمم للتأثير على:

✓ الجودة الشاملة للحياة في المجتمع.

✓ الظروف المعيشية للأفراد والجماعات في هذا المجتمع.

✓ طبيعة العلاقات داخل المجتمع بين الأفراد والجماعات والمجتمع ككل.

تعريف كولكاري Kulkarni: السياسة الاجتماعية هي إستراتيجية العمل التي تشير إلى الوسائل والأساليب الواجب إتباعها على مراحل متتالية لتحقيق الأهداف الاجتماعية المعلنة.

تعريف مارشال Marshall: يرى أن مصطلح السياسة الاجتماعية يشير إلى سياسة الحكومات فيما يتعلق بالعمل الذي له تأثير مباشر على رفاهية المواطنين، من خلال تزويدهم بالخدمات أو الدخل.

تعريف تيتموس Titmuss، تمثل السياسة الاجتماعية تلخيصًا لأعمال الحكومة، المصممة عمدًا لتحسين رفاهية المواطنين.

(Renu , 2010, pp. 206-207)

تعريف البروفيسور لوسيندا بلات Lucinda Platt (كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية LSE): تحتم السياسة الاجتماعية بالطرق التي تلبي بها المجتمعات في جميع أنحاء العالم الاحتياجات البشرية للأمن والتعليم والعمل والصحة والرفاهية. تتناول السياسة الاجتماعية كيفية استجابة الدول والمجتمعات للتحديات العالمية للتغير الاجتماعي والديمقراطي والاقتصادي والفقير والمحرّرة والعولمة. تحلل السياسة الاجتماعية الأدوار المختلفة لكل من: الحكومات الوطنية، الأسرة، المجتمع المدني، السوق، والمنظمات الدولية في تقديم الخدمات والدعم عبر مسار الحياة من الطفولة إلى الشيخوخة. وتشمل هذه الخدمات والدعم دعم الطفل والأسرة، التعليم، الإسكان وتحديد الأحياء، الحفاظ على الدخل والحد من الفقر، دعم البطالة والتدريب، والمعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية والاجتماعية. تهدف السياسة الاجتماعية إلى تحديد وإيجاد طرق للحد من عدم المساواة في الحصول على الخدمات والدعم بين الفئات الاجتماعية المحددة حسب الحالة الاجتماعية والاقتصادية، العرق والجنس، الإعاقة والعمر، وكذلك بين البلدان. (Platt, s.d.).

2-2- أهداف السياسة الاجتماعية: لقد قدم مارشال قبل عقدين من الزمن صياغة ثلاثية لأهداف السياسة الاجتماعية تمثلت

في: القضاء على الفقر، تعظيم الرفاهية والسعي لتحقيق المساواة. (Graycar & Jamrozik , 1989, p. 59)

وعموما يمكن حصر أهداف السياسة الاجتماعية فيما يلي:

✓ العدالة في توزيع الموارد والخدمات بين أفراد المجتمع وكذا تنمية الموارد البشرية وإدماجها في عملية التنمية، من خلال المشاركة

الفعالة في بناء الإنسان.

✓ تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية خاصة منها الصحية، التعليمية.

✓ تلبية الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع يقلص من الفوارق الاجتماعية، وبالتالي ينمي الشعور بالانتماء والتضامن

الاجتماعي والمواطنة.

✓ الربط ما بين السياسة الاجتماعية والتنمية، فالتنمية الشاملة تستلزم التعاون بين أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية

وأجهزة التخطيط للتنموي.

✓ دمج مبادئ المساواة الاجتماعية مع حقوق الإنسان، يوفر مقومات الاستدامة ويمكن من بناء مجتمع يسوده الاستقرار والعدالة. (زغوني، 2021، صفحة 48)

3- السياسة الاجتماعية كنظرية لنظام الرفاهية:

1-3- محدودية دور الدولة في إطار النظام الليبرالي وضرورة التغيير: ترجع الخلفية التاريخية للسياسات الاجتماعية الى أحداث مهمة في تاريخ البشرية. تمثلت في الثورة الصناعية التي تعتبر حجر الزاوية المهم في تاريخ الفكر الاقتصادي، وتبني الفكر الاقتصادي الليبرالي نتيجة للمخاوف من أن تدمر تدخلات الدولة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية المحققة، لقد مكنت الثورة الصناعية جزءاً من المجتمع من الحصول على الرفاهية ولكنه تسبب في إفقار العمال الذين يشكلون غالبية المجتمع، حيث تسببت الهجرة إلى المناطق الصناعية مع تأثير التصنيع في مهن جديدة، وظروف حياة وعمل سلبية، فقر. وتغيير في الهيكل الديموغرافي مما تسبب في ظهور مشاكل اجتماعية متنوعة ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

تطبيق النهج الليبرالي أظهر محدودية في معالجة الفقر واختلال التوازن الاجتماعي اللذان تسبب فيهما التصنيع، مما استلزم حتمية تبني نموذج دولة أكثر تدخلاً وتنظيماً. كما كان للحروب التي اندلعت في النصف الأول من القرن العشرين والأزمة الاقتصادية لعام 1929، دور في زيادة المناقشة بأن الدولة يجب أن تلبي الاحتياجات الاجتماعية، وضرورة تغيير مفهوم الدولة لصالح السياسات الاجتماعية. ومع ظهور النهج الاقتصادي الكينزي، مهد الطريق لمزيد من التدخلات الشاملة للدولة واعتماد نهج "دولة الرفاهية". (Dundar Aravacik, 2018, pp. 5-6)

2-3- ظهور دولة الرفاهية وأهمية السياسة الاجتماعية:

ظهر مفهوم دولة الرفاهية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. على عكس المفهوم التقليدي للدولة الذي كان يقتصر على توفير الأمن من خلال توفير ما يكفي من أموال لتغطية الاحتياجات العسكرية، تحدف دولة الرفاه الى توفير الاحتياجات الاجتماعية، ويكتسب مفهوم دولة الرفاه جوانب مختلفة في الدول المختلفة وفقاً لموروثاتها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتطورات التاريخية.

يعرفها آسا بريغ Asa Brigg على " أنها الدولة تستخدم فيها السلطة العامة المنظمة وسائلها بكل وعي للتقليل من دور قوى السوق". من المقبول في نطاق دور دولة الرفاه توفير حد أدنى لضمان الدخل للأفراد والعائلات، ولتسهيل الوقاية من بعض المخاطر الاجتماعية، وتوفير ظروف معيشية جيدة للأفراد في المجتمع من خلال الرعاية الاجتماعية.

إن ظهور السياسة الاجتماعية بالمعنى الحديث، يُعزى إلى الظروف الاجتماعية التي أوجدتها الثورة الفرنسية في المجال الفكري والسياسي وتلك التي خلقتها الثورة الصناعية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، فبعد الحرب العالمية الثانية، والآثار السلبية للأزمة الاقتصادية لعام 1929 تم التخلي عن النهج الليبرالي في البلدان المتقدمة، و تبني السياسة الكينزية إيماناً بضرورة تدخل الدولة في السياسات الاجتماعية، وتوسع نطاق السياسات الاجتماعية، فلم يعد يقتصر على معالجة مشاكل قطاع العمل فقط بل توسع ليشمل مشاكل اجتماعية أخرى مثل الخدمات الصحية، رعاية المسنين والأطفال، مكافحة ضد البطالة والفقر، مشاركة المرأة في الحياة العملية، حماية البيئة. (Dundar Aravacik, 2018, pp. 6-7)

التأثير الذي تقوم به الدولة هو عبارة نظام متكامل من الأحكام والترتيبات التي تشكل معاً ما يعرف بدولة الرفاهية. يمكن تقسيم وظائف دولة الرفاهية على نطاق واسع إلى فئتين منفصلتين، وإن لم تكن متعارضة.

- وظيفة التيسير (التسهيل): تمكين السوق من العمل وتمكين الناس من العمل في النظام من خلال تطوير أو تعزيز قدراتهم على الإنتاج والاستهلاك.
- وظيفة الصيانة: إبقاء النظام تحت السيطرة وتوفير وسائل البقاء المادي للأفراد والجماعات الذين لا يحصلون على هذه الوسائل (أو لا يحصلون على الوسائل الكافية) عن طريق السوق. (Graycar & Jamrozik, 1989, p. 9)

وعليه نستنتج مما سبق ان السياسة الاجتماعية هي تطبيق قيم ومبادئ دولة الرفاهية من خلال قرارات الحكومات. باعتبار أن دولة الرفاهية مفهوم للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمعات الصناعية الحديثة كنتاج لتوليف النظرية الاقتصادية الكينزية. وبرنامج السياسة الاجتماعية الذي صاغه بيغريدج Beveridge خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تم توسيع دور الدولة كمنظم للنشاط الاقتصادي (حسب كينز) ليشمل توفير الخدمات الصحية الشاملة والحفاظ على الدخل لأولئك غير القادرين على تأمين الدخل الكافي من السوق، فضلاً عن توفير معاشات التقاعد الشاملة (حسب بيغريدج). تم دمج استحقاقات هذه المزايا في النظرية الاجتماعية والسياسية باعتبارها حقوق المواطنة من قبل مارشال (1963)، وفي مبادئ السياسة الاجتماعية بواسطة تيتموس (1968).

وعليه تتوقف السياسة الاجتماعية على تخصيص الموارد من قبل الحكومات من خلال إعادة توزيع الفائض الاقتصادي المتولد في الاقتصاد. بحيث تكمن إعادة التوزيع هذه على كمية الفائض المنتج من هنا يبرز أن أحد الجوانب المهمة للسياسة الاجتماعية هو دور الدولة في إدارة الاقتصاد، والتي لا تتوقف على المشاركة المباشرة للدولة في أنشطة السوق بقدر ما تكمن في تهيئة الظروف التي تمكن السوق من العمل. يتم وضع بعض هذه الظروف والحفاظ عليها من قبل الدولة مباشرة من خلال أدواتها الخاصة، والبعض الآخر بالتعاون مع السوق، وبعضها الآخر من قبل السوق نفس، ولكن تيسرها الدولة (Graycar & Jamrozik, 1989, p. 8).

4- السياسة الاجتماعية وأزمة الإسكان: تركز معظم الدراسات السابقة التي تربط السياسة الاجتماعية والإسكان، بشكل أساسي على طرق تقديم خدمات الإسكان في القطاع العام، وغالبًا ما تربط قضايا احتياجات الإسكان بخدمات الرعاية الأخرى. وذلك بالتركيز على علاقتين رئيسيتين: العلاقة بين سياسة الإسكان والسياسة الاجتماعية، وبين توفير الإسكان وتقديم خدمات الرعاية الأخرى مثل الخدمة الصحية، نظام التعليم والخدمات الاجتماعية الشخصية ونظام الضمان الاجتماعي.

الهدف من دراسة العلاقة بين السياسة الاجتماعية والسكن هو النظر في الطرق التي تساعد بها تدخلات الدولة في مجال الإسكان في تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية، وتفسيرها وتقييمها. وذلك من خلال توضيح السياسات البديلة التي ربما تكون الحكومة قد رفضتها، وكذلك الفاء الضوء على جوانب الإسكان في النطاق الكامل للسياسة الاجتماعية. تركز الدراسات السابقة بشكل أساسي على طرق تقديم خدمات الإسكان في القطاع العام، وغالبًا ما تربط قضايا احتياجات الإسكان بخدمات الرعاية الأخرى. وذلك بالتركيز على علاقتين رئيسيتين: العلاقة بين سياسة الإسكان والسياسة الاجتماعية، وبين توفير الإسكان وتقديم خدمات الرعاية الأخرى مثل الخدمة الصحية، نظام التعليم والخدمات الاجتماعية الشخصية ونظام الضمان الاجتماعي (Somerville & Spriggs, 2005, p. 1).

3-4- العلاقة بين السياسة الاجتماعية والإسكان: الإسكان مجال مهم للتدخل الاجتماعي. ليس من قبيل المصادفة حيث أنه منذ ولادة السياسة الاجتماعية كموضوع أكاديمي، كان الإسكان أحد مجالاتها الرئيسية الخمسة إلى جانب خدمات الضمان الاجتماعي والصحة والتعليم والرعاية الشخصية، والحصول على سكن لائق شرط غير قابل للتفاوض لضمان المشاركة الاجتماعية والرفاهية. إنها نقطة انطلاق لتلبية عدد من الاحتياجات البشرية المهمة، مثل الحماية من المخاطر الطبيعية والاجتماعية، والصحة، وتخزين واستخدام السلع المادية الأساسية، والنظافة الشخصية، والعمل، والتمتع بالخصوصية والعلاقات الاجتماعية. تكتسب أهمية المنزل كشيء ضروري للعيش الكريم للأفراد، ومع ذلك فإن مخزون المساكن في المجتمعات الرأسمالية الحديثة يتم إنتاجه وتوزيعه في المقام الأول من خلال آليات السوق. هذا التناقض هو الذي يجعل الإسكان ركيزة متذبذبة في ظل دولة الرفاهية. رغم اعتبار الكثير من الاقتصاديين الإسكان حجر الزاوية في دولة الرفاهية، وذلك على وجه التحديد بسبب آثاره على الأسرة والمجتمع ككل. ويشير Kemeny (1995) بأن دول الرفاهية التي تضع سياسة اجتماعية لإعادة التوزيع تميل إلى الحصول على معدلات أقل للملكية المنازل حيث تدعم الخدمات الاجتماعية الوصول إلى الإسكان الميسور التكلفة. في المقابل، تُظهر دول الرفاه ذات السياسات

الاجتماعية المتبقية معدلات أعلى للملكية المنازل، لأنها الوسيلة الوحيدة لحماية المواطنين من التشرذم، السلع المادية الأساسية، النظافة الشخصية، العمل والتمتع بالخصوصية والعلاقات الاجتماعية. (Kourachanis, 2021, pp. 5-6)

✓ الإسكان في دولة الرفاهية الكينية والنيولبرالية:

على الرغم من الهيمنة الطويلة الأمد لقطاع العقارات الخاص في العالم الغربي، فقد لوحظت تقلبات في مزيج سياسة الإسكان الاجتماعي عبر فترات تاريخية مختلفة. إن التطور الأكثر دلالة هو التحول من سياسات الإسكان الاجتماعي الكينية إلى خدمات الإسكان في حالات الطوارئ، والتي تم تنفيذها بشكل منهجي منذ الثمانينيات، هذه التطورات هي نتيجة لإعادة الهيكلة التي نتجت عن الانتقال من دولة الرفاهية الكينية إلى دولة الرفاهية النيولبرالية، وكان لتحول الأولويات من قيمة التماسك الاجتماعي الكيني إلى إدارة الفقر المدقع في النظام النيولبرالي تأثير سلبي عبر مجموعة مجالات السياسة الاجتماعية، بما في ذلك الإسكان. كان ظهور مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بمثابة بناء ثنائي الانقسام، فتركز الخطاب السائد على الطبقة الدنيا يعني ضمناً أن بقية الجسم الاجتماعي متماسك، ولا يحتوي على تفاوتات اجتماعية كبيرة، وبالتالي، لا حاجة للتدخل الاجتماعي لمواجهتها. على خلفية خفض الإنفاق الاجتماعي، كانت إدارة الفقر المدقع هدفاً رئيسياً للسياسات الاجتماعية منذ الثمانينيات، ولم تترك موجة الخصخصة الحادة التي رافقت صعود الليبرالية الجديدة من أواخر السبعينيات فصاعداً قطاع الإسكان دون أن يتأثر. لقد تم تفكيك مبدأ الإسكان الاجتماعي بطريقتين: أولاً: من خلال تشجيع ملكية المنزل، وبشكل رئيسي من خلال منح قروض عقارية للمواطنين القادرين على تحمل تكاليفها.

ثانياً: من خلال إنشاء خدمات التشرذم للمواطنين الذين لم يتمكنوا من الحصول على مساكن ميسورة التكلفة. فمثلاً في البلدان التي لديها تقليد للإسكان الاجتماعي، مثل المملكة المتحدة، نتج عن سياسة "الحق في الشراء" التي تبناها مارغريت تاتشر في عمليات الخصخصة الواسعة النطاق، بنقل المسؤولية عن مزايا الإسكان إلى السوق الخاص مصحوباً بتأهيل ملكية المنزل كحل أكثر ملائمة من خلال منح قروض عقارية للإسكان. إن اشتراط استخدام الرهون العقارية كأداة رئيسية لملكية المنزل كان له ثلاثة آثار سلبية أهمها ما يلي:

- ✓ المديونية المفرطة لنسبة كبيرة من الأسر التي لم تكن قادرة على سداد قروضها.
- ✓ أدى ارتفاع الطلب إلى ارتفاع أسعار العقارات. ونتيجة لقيمتها المرتفعة، أصبح من المستحيل شراء منزل بدون رهن عقاري.

✓ أصبح سوق الرهن العقاري وسيلة للفصل الاجتماعي والسكني، اعتماداً على حجم الإقراض المصرفي. أما خدمات الإسكان الطارئ، فكانت موجهة للمواطنين الذين لم يتمكنوا من الحصول على سكن ميسور التكلفة، وعادة ما تكون هذه الخدمات مصحوبة بتقديم المساعدة المادية الأساسية (مطابخ الحساء، البطانيات والإمدادات الطارئة). بمعنى آخر، تم تخفيض شبكة الأمان من حيازة المنزل إلى إدارة الأعراض الشديدة لفقدانه. لقد ساهمت خدمات الطوارئ إلى حد ما في محاصرة مخاطر التشرذم لكنها لم تتمكن من معالجة مشاكل. لقد تم تكرار هذا النمط بشكل منهجي في العديد من دول الرفاهية الأوروبية حتى وبعد الركود الذي أعقب الأزمة الاقتصادية لعام 2008، وذلك تحت التأثير القوي للأيديولوجية النيولبرالية. (Kourachanis, 2021, pp. 6-7)

✓ الإسكان والركود الذي أعقب الأزمة الاقتصادية لعام 2008:

كان للركود العظيم في عام 2008 تأثير سلبي على المجتمعات الأوروبية الحديثة. تفاقم انعدام الأمن السكني، مما جعل من الصعب على شرائح كبيرة من السكان الحصول على مساكن ميسورة التكلفة وفي الوقت نفسه، فإن السياسات السكانية التي يجري تطويرها تقتصر على مشكلات الإسكان الحادة فقط. كما كان من آثار الركود الاقتصادي تعزيز الأيديولوجية المهيمنة التي تسببت في حدوث المشكلات بدلاً من تقويضها، ومن الآثار الأساسية للأزمة الاقتصادية الاتجاه المتزايد في تكاليف الإسكان التي تتحملها الأسر. وقد

أدى ذلك إلى زيادة عدم القدرة على الحفاظ على مساكن ميسورة التكلفة، وزيادة في التشرد وفي انعدام الأمن السكني بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأضعف. في الوقت نفسه، يؤدي إنعاش القطاع السياحي إلى ارتفاع أسعار الإيجارات وذلك بطرد الطبقات الاجتماعية الدنيا بشكل غير مباشر.

إن الزيادة في تكاليف الإسكان تتطور بشكل أسرع من الزيادة في الدخل والتي في كثير من الحالات لا تزال راكدة أو متضائلة تتجسد آثار تدهور الظروف السكنية في عدة حالات أهمها ما يلي: يعيش العديد من الأشخاص في ظروف مزدحمة، العودة إلى منزل الوالدين، أو البحث القسري عن مساكن، ينتهي الأمر بالكثير من الأشخاص إلى العيش في ظروف سكنية سيئة (المباني القديمة دون معايير السلامة) أو في مساكن غير ملائمة (منازل بدون تدفئة أو حتى بدون كهرباء). في حالات أخرى، تعتبر تكاليف الإسكان عبئًا على الدخل بحيث يجب إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق اليومي، غالبًا ما يحس بمجالات حيوية، مثل جودة الطعام والملابس والعديد من المنتجات الأخرى التي تحدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان. بالنسبة للشباب على وجه الخصوص، يمكن أن يكون مستوى تكاليف السكن رادعًا لإكمال دراستهم أو حتى تكوين أسرة. وأبرز مظاهر عدم المساواة الشديدة هو زيادة عدد الأشخاص الذين فقدوا منازلهم بسبب الوضع المالي. ونقص الخدمات الاجتماعية الكافية. شهدت ظاهرة التشرد الجديد ارتفاعًا ملحوظًا منذ سنوات الركود العظيم التي أعقبت أزمة 2008، وما فاقم من الأزمة أكثر، زيادة طالبي اللجوء واللاجئين، والأسر المشردة وغيرهم من الفئات الضعيفة اجتماعيًا التي تضعهم ظروف سكنهم السيئة على حافة الهاوية، بسبب آثار الركود العظيم، كما فاقم انعدام الأمن السكني عوامل أخرى، أهمها هو انتشار ممارسات الإيجار قصير الأجل. لقد أدت هذه الممارسة، إلى إزالة نسبة كبيرة من الشقق من سوق العقارات المؤجرة طويلة الأجل الخاصة لتوجيهها إلى سوق الإيجار قصير الأجل. كما تؤدي هذه التطورات إلى زيادة الطلب على العقارات المتبقية للإيجار، وبالتالي زيادة واضحة في أسعار الإيجار. (Kourachanis, 2021, pp. 7-8)

5- السياسة الاجتماعية في الجزائر وأزمة السكن:

5-1- الأسس الأيديولوجية لدولة الرفاه في الجزائر: لقد كان للفترة الاستعمارية التي امتدت لعقود من الزمن آثار سلبية على المجتمع الجزائري، حيث دمر المستعمر البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وصادر كل مصادر ثروتها، وأغرقها في ثلوث الفقر، الأمية والمرض وحرمان المواطنين من جميع أنواع الخدمات. وعقب الاستقلال عملت الدولة المستقلة سياسيا على تعزيز هذا الاستقلال اقتصاديا، من خلال توزيع مواردها بشكل عادل والسعي لحماية مواطنيها. غير أنه كان لهذا الانتقال السريع والمضطرب والعنيف دورًا حاسمًا في تشكيل العلاقة بين الدولة الجديدة واقتصادها والمجتمع. ولعقود من الزمان، اعتمدت الدولة سياسات الدعم الاجتماعي - الممولة من الاقتصاد الريعي والمتكاملة في إطار السياسة العامة للدولة ذات النهج الاشتراكي الذي يقوم على اعتبار الدولة المتعامل الاقتصادي الأساسي، وتجسيد ذلك من خلال المخططات التنموية. ومنذ الستينيات، جعلت الخيارات الاقتصادية للدولة (الإدارة الذاتية، والاشتراكية، وبعد ذلك الانفتاح الاقتصادي المحدود)، الفاعل الوحيد المسؤول عن الاقتصاد والتنمية، حيث اعتقدت السلطات أن تحرير الاقتصاد والمنافسة الاقتصادية الحرة من شأنه أن تؤدي إلى الانقسام والتفتت. (Hami, 2022, pp. 3-4)

✓ أهمية الدعم الاجتماعي ضمن السياسة العامة للدولة:

ارتبط مفهوم "الدعم الاجتماعي" في الجزائر بالنهج الذي تبنته الدولة في وثائقها التأسيسية كبيان 1 نوفمبر، الذي أنشأ الدولة الجزائرية المستقلة والحديثة كدولة اشتراكية ديمقراطية، ودستور 1976، الذي نصّ في المادة 11 على النظام الاشتراكي وأسسها الاجتماعية والاقتصادية. وقد انعكس ذلك في القطاعات الاجتماعية المدعومة مثل الصحة، السكن والحماية الاجتماعية والمزايا الاجتماعية ودعم الطاقة. وبموجب قوانين المالية المتعاقبة تحصلت كل هذه القطاعات على مخصصات دعم اجتماعي، وفي علاوة على ذلك، في جويلية من سنة 1984، اعتمدت الجزائر القانون رقم 84/17 بشأن التدخلات العامة، والذي نص في مادته 24 على الدعم الاجتماعي باعتباره عنصرًا أساسيًا ضروريًا في القوانين المالية، وبالتالي وضع حجر الأساس للهوية الاجتماعية للدولة.

ارتبط الدعم الاجتماعي بما يسمى بميكمل المنافع الاجتماعية، والمتمثلة في الإعانات الموجهة للاستهلاك الواسع للسلع، التعليم، الطاقة، السكن، الصحة، ودعم المجاهدين والمتقاعدين والأشخاص ذوي الإعاقة. ومع الاستقرار السياسي وارتفاع أسعار البترول وزيادة عائداته، والتي تعد المصدر الأساسي، ان لم نقل الوحيد لإيرادات الخزينة العامة للدولة، وتجلت هذه المزايا في آثار الاجتماعية والمالية الإيجابية، وتوافق ذلك مع في بداية الولاية الأولى للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة (1999-2004)، وارتفعت مخصصات الدعم من 315 مليار دينار عام 2001 إلى 1207.8 مليار دينار عام 2009، ثم إلى 1760 مليار دينار عام 2018، لتبلغ 1942 مليار دينار في قانون المالية والميزانية لسنة 2022. (Hami, 2022, pp. 4-5).

✓ تحديات السياسة الاجتماعية للدولة الريفية:

لقد استمرت مخصصات الدعم الاجتماعي في الارتفاع بسبب الطفرة النفطية التي استمرت حتى سنة 2014، أعقبها زيادة في المطالب الاجتماعية والضغط المستمر على الحكومات لتحقيق العدالة الاجتماعية. سعت السلطات إلى إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية شبه المدمرة بعد أزمة سياسية وأمنية استمرت عشر سنوات. ومع بداية تراجع أسعار النفط التي وصلت إلى مستوى قياسي في مايو 2020 (12 دولاراً للبرميل) لم تراجع الحكومة عن سياسة الدعم، رغم ضغوط الميزانية المتزايدة وتراجع احتياطات النقد الأجنبي، من 200 مليار دولار في عام 2014 إلى 44 مليار دولار في يوليو 2020، وفي جويلية 2020. أقرت الحكومة بأن سوء التسيير والفساد في إدارة المشاريع العامة على مدار عشرين عاماً الماضية تسبب في أضرار اقتصادية كبيرة، ومع ذلك استمرت الدولة في تقديم الدعم الاجتماعي، في ظل الفشل في إيجاد بدائل. من خلال تغطية الفرق بين السعر الحقيقي للسلع والخدمات وسعرها المدعم، وكذا التخفيضات الضريبية على السلع واسعة الاستهلاك. وذلك رغم انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، ولعلاج الخلل، غالباً ما لجأت الحكومة إلى آلية التمويل غير التقليدي من خلال طباعة النقود، وربط الميزانية بتوقعات أسعار النفط الدولية. وهذا يكشف عن عدم قدرة الحكومة على تجاوز دورها التوزيعي كدولة اجتماعية، وعدم قدرتها على خلق علاقات اقتصادية منتجة تحكمها آليات السوق، وإصلاح القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار. والآليات التنظيمية والتشريعية الأخرى التي تحكم الأنشطة الاقتصادية. (Hami, 2022, pp. 5-6).

5-2- أزمة السكن في الجزائر: سنتطرق لمسألة السكن في الجزائر من خلال تحليل الاحتياجات السكنية ودور الدولة في تلبية الطلب على السكن. للقيام بذلك، سيتم تنظيم عملنا في جزأين. يركز الأول على تطور قطاع السكن منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. مع التركيز على الجانب الكمي، لإظهار التطور في الإنجاز، وإبراز مكان الضعف والخلل، ثم التطرق إلى مختلف الصيغ السكنية، التي اعتمدتها الدولة تماشياً مع المستوى الاقتصادي للفرد، وتلبي احتياجاته، مع الإبقاء على سياسة الدعم المقدم من طرف الدولة.

✓ قطاع السكن في الجزائر: الإنجازات والتحديات

عقب الاستقلال، أخذت الدولة على عاتقها النهوض بالقطاعات الحساسة والإستراتيجية كقطاع الصناعة والزراعة حتى تتمكن من تلبية احتياجات مواطنيها، أما قطاع السكن فلم يحظ بالاهتمام، وذلك لبقاء عدد من الأملاك الشاغرة التي تركها المستعمر، واكتفت السلطات بإتمام المشاريع التي تركتها السلطات الفرنسية.

الفترة الأولى (1970-1979): بدأ الاهتمام بالسكن مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، الذي يمثل البداية الحقيقية لإدارة أزمة السكن، والتي بدأت عواقبها تتجلى للحكومة، وتميزت هذه الفترة بإنجاز 40.000 سكن حضري أيضاً عن طريق الحجر، والمواصلة في إطار المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) المتعلق بإنجاز القرى الاشتراكية المنفذة حتى عام 1980، برامج البناء الذاتي في المناطق الريفية وتوقع اجاز 130.000 مسكن حضري في إطار هذا البرنامج بهدف تحقيق 100000 وحدة سكنية حضرية سنوياً بالإضافة إلى دعم البنية التحتية.

أما في سنوات التالية، 1978 و 1979، تم إنجاز 120.000 وحدة سكنية 75.000 وحدة أنجزها القطاع العام، وقد وصل الوضع إلى تدهور غير مسبوق للأوضاع، سواء من ناحية تأهيل السكن للعيش، أو من حيث متوسط شغل السكن، الذي أصبح في حدود 8 أفراد في المسكن الواحد، في حين لم يكن يتجاوز 6.1 سنة 1966، وما فاقم من هذه الأزمة، عدم التوازن بين العرض بسبب النمو الديمغرافي، المصحوب بالنزوح الريفي.

أدى هذا الوضع إلى إنشاء وزارة التعمير والبناء، والسكان في عام 1977 (MUCH) التي اعتمدت سياسة إسكان شاملة، وتحديد الأهداف على أساس حجم الطلب، التجارب السابقة والوسائل المتاحة بالتركيز على النقاط التالية:

- تنفيذ برنامج إسكان يتوافق مع تطور المجتمع الجزائري وتنميته.
- تطبيق سياسة أكثر فعالية للتنمية الحضرية وإيجاد الحلول المناسبة للأزمة التي يعيشها المواطنون في هذا المجال. (HAMMI, 2001, pp. 66-67)

والجدول الموالي يوضح إنجازات قطاع السكن خلال هذه الفترة:

جدول 1. نسبة الإنجاز في قطاع السكن خلال الفترة من 1967 إلى 1977.

المخطط الثلاثي 1969/1967	نسبة الإنجاز	أثناء المخطط	بعد 4 سنوات	بعد 8 سنوات	الباقى
المخطط الرباعي الأول 1977/1974	نسبة الإنجاز	5,2 %	49,8 %	-	50,2 %
المخطط الرباعي الثاني 1977/1974	نسبة الإنجاز	2,7 %	-	-	97,3%

المصدر: (Benmatti, 1982)

ملاحظة: لا تشمل الإنجازات حسب الفترة الإنجازات المتبقية التي كان يتعين تنفيذها قبل 1967 ولا إنجازات القطاع الخاص. الفترة الثانية (1980-1989): رغم بداية تباطؤ النمو السكاني مع نهاية السبعينات، ومع تحية 1979 بلغ معدل الإنجاز الإسكان الحضري 25 %، بعجز يقدر ب 900 ألف سكن، ومتوسط شغل السكن 7.95 شخص للوحدة السكنية، وبذلك تكون أزمة السكن قد بلغت ذروتها عشية المخطط الخماسي الأول، الذي تضمن تسليم 700 ألف وحدة سكنية ولكن من حيث الإنجازات، تم الانتهاء من 407000 فقط، أي ما يعادل 60 % من الحجم المخطط له. (HERAOU, 2011-2012, p. 30)

وفي المخطط الخماسي الأول: 1980 - 1984: احتل قطاع السكن مكانة مهمة ضمن اهتمامات الدولة، حيث بلغت قيمة استثمارات قطاع السكن 100.5 مليار دينار أي ما يقدر ب 25 % من إجمالي استثمارات المخطط التي قدرت ب 400.6 مليار دينار، ووزعت كما يلي:

- ✓ 70.5 مليار دينار مخصصة للسكن الاجتماعي.
- ✓ 22 مليار دينار لإنجاز 150000 سكن الريفي وتشجيع البناء الريفي الذاتي.
- ✓ 8 مليار دج وجهت للتجهيزات الاجتماعية الجماعية.

ثم جاء المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989) في ظروف عرفت فيها البلاد أزمة مالية بسبب انخيار أسعار البترول، تفاقم عجز الخزينة العمومية، مما جعل الدولة تتخلى عن العديد من المشاريع وتقوم بتعطيل أخرى، زادت حدة أزمة سكن خلال هذه الفترة

ما جعل لدولة إلى بيع أملاكها العقارية من الحظيرة السكنية الموروثة أو من البرامج التجارية الاجتماعية. (فائق، 2006، صفحة 24)

الفترة الثالثة (من 1990 إلى يومنا هذا): بانتهاج الجزائر لاقتصاد السوق، ارتكزت السياسة الوطنية على تغيير منطق القطاع من اجتماعي إلى اقتصادي، وكان ذلك من خلال تحرير المعاملات العقارية، والاعتراف بالملكية الخاصة، وسن تشريعات تخدم مبدأ اللامركزية، وفتح وسوق العقار للمقرين الخواص، وتحريره من خلال استحداث الوكالة العقارية عن طريق قانون التوجيه العقاري رقم 01-82، والتي أصبحت من أهم الفاعلين في إنتاج العقار الموجه للسكن سواء الفردي أو العمومي.

عرفت المرحلة الانتقالية التي عاشتها الجزائر بعد 1990 أزمة أمنية أثرت على سكان الأرياف، ما زاد من النزوح الريفي نحو المدن، وهذا ما زاد من حدة الأزمة، كما تميزت هذه الفترة بالانشغال بالأوضاع الأمنية، وعزوف الدولة عن الاستثمار. (مزياي، 2018، الصفحات 84-85)

في إطار البرنامج الخماسي الأول (2004-2009)، تم تخصيص 1550 مليار دينار لقطاع السكن، وهو الغلاف المالي الاضخم بعد الاستقلال، تم تقسيمه إلى جزئين: 850 مليار دج لإنجاز السكنات، و900 مليار دج مخصص للتهيئة العمرانية وإنجاز الطرقات، وكان الهدف إنجاز مليون وحدة سكنية لكن واجه عدة عوائق، أهمها مشكل العقار.

البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)، تم استثمار غلاف مال بغير مسبق قدر بـ 3700 مليار دينار، لقطاع السكن من أجل إنجاز مليوني وحدة سكنية، وكمحلة أولى سيتم إنجاز وتسليم حوالي 1200000 وحدة سكنية مع نهاية 2014، فيما يتم إنهاء الشطر الثاني والمقدر 800000 وحدة سكنية المتبقية مع نهاية سنة 2017.

والجدول الموالي يوضح إنجازات قطاع السكن من 2016 إلى 2020، حسب مختلف الصيغ:

جدول 2. تطور إنجازات الإسكان حسب الصيغ السكنية: 2016-2020 (وحدة سكنية)

السنوات	LPL السكن العمومي الإيجاري	LPA السكن الترقوي المدعم	LV (AADL) سكنات البيع بالإيجار	LPP السكن الترقوي العمومي	(LF) السكن الوظيفي	PL السكن الترقوي الحر
2016	115 275	24 871	17 120	4 381	2 404	8 488
2017	95 159	20 371	49 908	9 535	1 632	11 893
2018	105 934	18 633	64 048	6 113	1 924	12 582
2019	64 275	14 868	49 353	2 581	1 325	13 142
2020	52 918	11 051	61 871	3 778	690	11 845
المجموع	433 561	89 794	242 300	26 388	7 975	57 950

السنوات	AC البناء الذاتي	LS مجمعات الإسكان الاجتماعي	المجموع الريفي	المجموع الحضري	المجموع العام	
2016	22 570		195 109	142 388	337 497	
2017	21 591		210 089	112 308	322 397	
2018	14 344		223 578	63 900	287 478	
2019	15 700		161 244	83 752	244 996	
2020	9 524	3 041	154 718	49 292	204 010	
المجموع	83 729	3 041	944 738 %32	451 640 %68	1 396 378	

المصدر: وزارة السكن والعمران والمدينة.

اتبعت الدولة الجزائرية عدة أساليب من أجل محاربة مشاكل الفترات السابقة، فبرامج التنمية والإنعاش الاقتصادي التي بدأت منذ عام 2001، جاءت لتعزيز سياسة الإسكان، حيث استثمرت الدولة مبالغ ضخمة، خاصة في إطار البرنامج التكميلي (P C R E) والبرنامج الخماسي 2010 - 2014. فقامت بوضع عدة صيغ للسكن الاجتماعي، بغية مساعدة الطبقة الاجتماعية الضعيفة، وكذلك الطبقة الوسطى، ورغم لم تتمكن الدولة من الاستجابة للمطالب المجتمع بسبب الطلب المتزايد.

✓ الصيغ السكنية ذات الطابع الاجتماعي:

يرتبط السكن الاجتماعي بالحالة الاجتماعية لطالب السكن، الهدف منه هو إعادة تطوير التجمعات الحضرية والريفية من أجل تشجيع ذوي الدخل الضعيف أو المتوسط على الخروج من ظروف السكن الغير اللائق، وكذا محاربة السكن الفوضوي والهش، ويعتبر سكنا اجتماعيا كل سكن ممول من أموال الخزينة العمومية. (بابو و كرم، 2021، صفحة 528)

❖ السكن العمومي الإيجاري LPL:

يمثل أحد الصيغ السكنية المتاحة اليوم في الجزائر، وهو نسخة مهيئة للسكن العمومي الإيجاري ذو الطابع الاجتماعي، بدأ العمل به بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم: 98-42، وتم إدخال بعض التعديلات عليه لمواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها الواقع الجزائري، وتعديل التسمية جاء لإظهار ملكية الدولة لهذه الحظيرة السكنية، والتأكيد على عدم قابليتها للتنازل أو البيع. وهي التسمية التي أقر العمل بها المرسوم التنفيذي رقم: 08-142 المحدد لقواعد توزيع السكن العمومي الإيجاري، ويعرف المرسوم في مادته الثانية السكن العمومي الإيجاري بأنه: "السكن الممول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية، والموجه فقط للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكنا أو تقطن في سكنات غير لائقة لا تتوفر على

أدنى شروط النظافة. "ما يعني أن هناك فئتين من المفتقرين للسكن معنيتين بالاستفادة من هذه الصيغة، الفئة الأولى هي التي يقل دخلها الشهري حسابيا عن الأربعة والعشرون 24 ألف دينار جزائري، والفئة الثانية هي تلك التي تقطن في ظروف إنسانية غير لائقة حتى وإن فاق معدل دخلها الشهري الحد الذي أشرنا إليه. (قاسمي و سليمان، 2019، صفحة 136)

❖ **السكن الريفي:** تمكن هذه الصيغة المواطنين المقيمين في الوسط الريفي من البناء الذاتي لمسكن لائقة، وهي تندرج ضمن

سياسة التنمية والتجديد الريفي، ومساعدة الدولة تكون كما يلي:

✓ بالنسبة لولايات الجنوب 1.000.000 دج وهي (أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، تندوف، الوادي، غرداية)

✓ بالنسبة لباقي الولايات 700.000 دج

شروط التأهيل للاستفادة من المساعدة المباشرة الموجهة لإنجاز سكن ريفي: كل شخص طبيعي يمارس نشاطا في الوسط الريفي. مع إثبات الإقامة بالبلدية لمدة لا تقل عن 05 سنوات، ولا يتعدى راتب العائلة 06 مرات الراتب الوطني الأدنى المضمون (SNMG)، ولا يكون قد سبق له الاستفادة من التنازل عن ملك عقاري عمومي أو من مساعدة من طرف الدولة موجهة للسكن..

لا يملك أي بناء صالح للسكن، ولديه حياة وعاء عقاري في الوسط الريفي عندما يتعلق الأمر بمساعدة لبناء سكن جديد. وعندما يتعلق الأمر بمساعدة من أجل التهئة أو التوسيع، يشترط حياة سكن متواجد بالوسط الريفي.

وتنح المساعدة المباشرة للمستفيد من طرف الصندوق الوطني للسكن (CNL) على قسمين: بعد الحصول على رخصة البناء إثر تقدم طلب تؤشر عليه المصالح التقنية المختصة لمديرية السكن أو المجلس الشعبي البلدي يحصل المستفيد على 60% من المبلغ، و 40% المتبقية عند الانتهاء من إنجاز الأشغال الكبرى .

كما يمكن للمستفيد من مساعدة السكن الريفي الحصول على قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة عن طريق الخزينة العمومية (لا يدفع المستفيد من القرض سوى 01 % من نسبة الفائدة). (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2016)

❖ **السكن الترقوي المدعم LPA:**

السكن الترقوي المدعم (LPA) هو صيغة سكنية جديدة استحدثت سنة 2010 من طرف السلطات العمومية لتعويض السكن الاجتماعي التساهمي المعروف تحت تسمية LSP، وقد عرفت هذه الصيغة طلبا هاما من قبل المجتمع. يتم بناؤه من طرف مرقي عقاري وفقا للمواصفات الفنية، والشروط المالية المحددة سلفا من طرف الدولة. هذا السكن موجه لأصحاب الدخل المتوسط وتتم الاستفادة من هذا النوع من السكنات عن طريق تركيب مالي يتكون من المساهمة الشخصية لصاحب الطلب، قرض بنكي بنسبة فائدة مدعمة ومساعدة مباشرة من الصندوق الوطني إذا توفرت مجموعة من الشروط. الاستفادة من السكن الترقوي المدعم تستوجب ألا يتجاوز دخل الزوج والزوجة معا 6 أضعاف الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، الذي قدر منذ سنة 2012 بـ 18.000 دج.

السكنات الترقوية المدعمة هي في شكل شقق من 3 غرف مساحتها تتراوح بين 65.7 م² إلى 74.3 م²، وسعرها يتراوح ما بين 2.628.000 دج، و 2.972.000 دينار بدون احتساب قيمة الأرض. (صنهاجي، 2021)

❖ صيغة البيع بالإيجار:

تمثل صيغة البيع عن طريق الإيجار (AADL) في منح سكن مع إمكانية الحصول على ملكيته بعد الاستمرار في دفع بدل الإيجار لمدة 25 سنة. يوجه هذا النمط من السكن لفئة المواطنين ذوي الدخل المتوسط والذي يتراوح بين 24.000 دج و 06 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) أي 10.800 دج.

دخلت هذه الصيغة حيز التنفيذ سنة 2001، مع برنامج أول (AADL1) الذي تضمن 55.000 سكن. المرجع القانوني: المرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 23 أبريل 2001 الذي يحدد شروط وكيفية الحصول في إطار البيع بالإيجار على السكنات المنجزة في إطار برامج عمومية، المعدل والمتمم. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2016)

❖ السكن الترقوي العمومي (LPP):

السكن الترقوي العمومي هو صيغة جديدة تم إدراجها حديثاً في إطار برنامج الحكومة، يوجه هذا النمط للمواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة في إطار صيغ السكن العمومي الإيجاري والبيع عن طريق الإيجار، يشترط في كل شخص يرغب في الاستفادة من السكن الترقوي العمومي:

- ✓ عدم امتلاك المعني أو قرينه بناء صالح للسكن أو قطعة أرض صالحة للبناء.
- ✓ لم يسبق أن استفاد أو قرينه من مساعدة من طرف الدولة موجهة للسكن.
- كما يشترط أن يتراوح الدخل الإجمالي للعائلة بين 06 مرات و 12 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) أي بين 10.800 دج و 216.000 دج، ويقدم طلب الاستفادة من السكن الترقوي العمومي وفق نموذج محدد لدى مؤسسة الترقية العقارية المعنية.

المستفيد من هذه الصيغة لا يحصل على أي إعانة من قبل الصندوق الوطني للسكن كما هو الحال بالنسبة للسكن التساهمي وسكنات عدل، لكن في المقابل يستفيد من تخفيضات في ثمن قطعة الأرض. صيغة الإسكان LPP متاحة أيضاً للجزائريين المقيمين في الخارج، بشرط أن يتمكنوا من إثبات دخل شهري يساوي أو يزيد عن 540.000 دينار جزائري. هذه المساكن من نوع F3 بمساحة 80 متراً مربعاً، ونوع F4 بمساحة 100 متر مربع، ونوع F5 بمساحة 120 متراً مربعاً، مع تفاوت يزيد أو ينقص 5%. (صنهاجي، 2021)

بالإضافة إلى الصيغ المذكورة أعلاه، هناك قسم جديد مخصص لولايات الجنوب والمرتفعات يسمى "مجمعات الإسكان الاجتماعي"، والذي تم إنشاؤه في عام 2014 كجزء من تعزيز عرض الأرض. يتكون هذا الجزء من تهيئة قطع الأراضي التي طورتها الدولة لإنشاء تقسيمات فرعية تتراوح مساحتها بين 200 إلى 250 م² وبالتالي قطعة أرض للبناء للسكان مع مساعدات تعادل تلك الممنوحة في إطار السكن الريفي.

خاتمة:

رغم الكم الهائل من السكنات المنجزة وفق مختلف الصيغ، لازالت الجزائر تعاني من أزمة السكن رغم تصريحات الجهات الرسمية عن عدد الوحدات المقرر إنجازها والتي تقدر بمئات الآلاف من السكنات، فأزمة السكن في الجزائر لا تقتصر فقط على الجوانب المتعلقة بالاختلال الحاصل بين العرض والطلب، بل تتعداها إلى جوانب أخرى، مثل تقادم جزء كبير من الحظيرة الوطنية للسكن، عدم موازنة السكنات الموزعة مع الاحتياجات الاجتماعية والخصائص الثقافية للأسر الجزائرية، مصادقة الآليات المعتمدة في توزيع السكنات المنجزة على مستحقيها من معوزين ومحدودي الدخل، وللتخفيف من هذه الأزمة نقدم المقترحات التالية:

- ✓ تعزيز السياسة الاجتماعية في مجال الإسكان لفائدة السكان من ذوي الدخل المنخفض، في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء وإشراكهم في وضع البرامج.
- ✓ تنويع تشكيلات المساكن بما يتوافق مع مختلف الشرائح الاجتماعية، بمشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني.

- ✓ تحديد معايير واضحة ودقيقة في مجال الاستفادة بالنسبة لمختلف الصيغ السكنية، والأهم من ذلك التزام الشفافية في توزيع السكنات.
- ✓ تطوير إدارة القطاع السكني ورفع كفاءته الإنتاجية ومحاربة الفساد ومختلف القيود الإدارية التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة
- ✓ تشجيع القطاع الخاص في المساهمة في السياسة السكنية، من خلال تقديم مختلف الامتيازات والتسهيلات بما فيها الضريبية، لتقليل العجز في سوق الإسكان.
- ✓ إيجاد حل لمشكل العقار، الذي يعتبر مشكل كبير بسبب ندرة الأراضي المهيئة لإنجاز المساكن، خاصة في ظل تزايد السكان وتفضيلهم للفضاء الحضري على الريفي.

قائمة المراجع :

1. Ansell , B., & Cansunar, A. (2021, Decembre). The political consequences of housing (un)affordability. Journal of European Social Policy -Special Issue: Social Policy and Wealth-, 31(5).
2. International Labour Organization, I. (2000). Introduction — Social policy and social protection 113. International Labour Organization review, 139(2).
3. Kourachanis, N. (2021, june 28). Introduction: Housing and Social Policy in a Landscape of Multiple Crises. (h. s. association, Éd.) Κοινωνική Πολιτική Social Policy, 14, pp.
4. LUX, M. (2003). HOUSING POLICY: An End or A New Beginning? Budapest: Open Society Institute.
5. MANOOCHERI, J. (2010). SOCIAL POLICY AND HOUSING: REFLECTIONS OF SOCIAL VALUES (Doctoral thesis). Development Planning Unit. (U. College, Éd.) London.
6. Somerville , P., & Sprigings, N. (2005). Housing and Social Policy, Contemporary themes and critical perspectives. London: Routledge.
7. Tiwari , P., & Jyoti , R. (2016, April). Housing Markets and Housing Policies in India. ADBI Working Paper Series (No. 565). (A. D. Institute, Éd.)
8. Weert, L. (2022, 04 06). THE HOUSING CRISIS: FROM TRADING TO HOUSING. Récupéré sur socio-hub: <https://socio-hub.com/wp-content/uploads/2022/05/Policy-Brief-Luuk-van-Weert.pdf>
9. White, I., & Nandedkar, G. (2021). The housing crisis as an ideological artefact: Analysing how political discourse defines, diagnoses, and responds. HOUSING STUDIES, 36(2), pp. 213–234.
10. DAHAR, T., & SENATOR, K. (2020, 12 01). Tax Policy to Treat the Housing Crisis in Algeria : The Potential Impacts of Taxation on the Housing Market. idara, 27(2), pp. 43-66.
11. Dunder Aravacik, E. (2018). Social Policy and the Welfare State. Dans B. Açıkgoz, Public Economics and Finance (pp. 1-21). intechopen.
12. Graycar, A., & Jamrozik , A. (1989). How Australians Live: Social Policy in Theory and Practice . Australia: THE MACMILLAN COMPANY OF AUSTRALIA PTY LTD.
13. Hami , H. (2022, February 24). Algeria's social support policy: Economic costs and the need for reform. (T. A. Initiative, Éd.) Bawader, pp. 3-4.
14. International Energy Agency. (2018). IEA. Consulté le 12 19, 2018, sur iea.org: <https://www.iea.org/topics/renewables/>
15. Nivien , Z. A. (2012, January - March). Towards a Comprehensive Social Policy for Confronting the Population Problem in Egypt. Annals of the Faculty of Arts, 40(597-626).
16. OUADAH REBRAB, S. (2012). LA POLITIQUE DE L'HABITAT EN ALGERIE ENTRE MONOPOLE DE L'ETAT ET SON DESENGAGEMENT (Working Paper). Récupéré sur <http://www.enssea.net/enssea/moultakayat/2012/polpub/2012-32.pdf>
17. OUALI, S. (2006). Etude géothermique du Sud de l'Algérie. Revue des Energies Renouvelables, 9(4), 298. Centre de Développement des Energies Renouvelables, Algérie.

18. oxford university press. (2018). english oxford living dictionaries. Consulté le 12 19, 2018, sur [en.oxforddictionaries.com](https://en.oxforddictionaries.com/definition/renewable_energy):
https://en.oxforddictionaries.com/definition/renewable_energy
19. Perroud, V. (Septembre 2006). Développement Urbain Durable & Agenda 21 Local: Analyse de la filière du Bois à Lausanne. Faculté des lettres, institut de Géographie.
20. Platt, L. (s.d.). What is social policy? International, interdisciplinary and applied. Récupéré sur <https://www.lse.ac.uk/social-policy/about-us/What-is-social-policy>
21. Reisman, D. (2001). Richard Titmuss, Welfare and society. London: Palgrave Macmillan . Récupéré sur <https://link.springer.com/book/10.1057/9780230512917>
22. Renu , S. (2010). Social Work Intervention with Individuals and Groups 25 Social Planning and Social Policy. Récupéré sur <http://www.ignou.ac.in/upload/bswe-02-block5-unit-25-small%20size.pdf>
23. TALEB , K., & AKNINE SUIDI , R. (2017). La politique sociale de l'habitat en Algérie: impacts sur le développement économique et social. Internationale d'Economie & de Gestion Stratégique de Processus d'Affaires, 9, pp. 119-127.
24. The Intergovernmental Panel on Climate Change. (2011). renewable energy sources and climate change mitigation. New York, USA: cambridge university press.
25. The Natural Resources Defense Council. (2018). NRDC. Consulté le 12 19, 2018, sur The Natural Resources Defense Council: <https://www.nrdc.org/stories/renewable-energy-clean-facts>
26. جميل , ج . (2010). ديسمبر . (تقييم فعالية سياسة السكن في الجزائر: الصعوبات والحلول . مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية , 11(23).
27. زغوني, ر . (2021). السياسة الاجتماعية كسياسة عامة: نماذج متعددة لمفهوم متغير . حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. 15(1), pp. 39-58.
28. سهام مسكر . (2017). تطور سياسة السكن في الجزائر . مجلة القانون العقاري, 4(6), الصفحات ص 90-109.
29. شوقي قاسمي , و صباح سليمان. (09 12, 2019). إشكالية توزيع السكن العمومي الإيجاري في الجزائر - قراءة في عوامل التأزم وتداعياته السوسيوبيئية. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية, 11(4), صفحة 136.
30. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار . (2013). المشاريع الرئيسية المحققة / الجارية في مجال الطاقات المتجددة . Consulté le 12 19, 2018, sur [andi.dz: http://www.andi.dz/index.php/ar/132-energies-renouvelables/1208-principaux-projets-realises-en-cours-de-realisation-en-matiere-des-energies-renouvelables](http://www.andi.dz/index.php/ar/132-energies-renouvelables/1208-principaux-projets-realises-en-cours-de-realisation-en-matiere-des-energies-renouvelables)
31. تكواشت, ع . (2012). واقع و آفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر . مذكرات ماجستير . 58-56, باتنة, الجزائر: جامعة باتنة.
32. جمال الدين بابو, و زينب كريم. (2021). استراتيجية السياسة السكنية المعتمدة بالجزائر ومدى نجاعتها في التخفيف من أزمة السكن. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية.
33. دليلة زرقة. (2015-2016). سياسات السكن والاسكان بين الخطاب والواقع-دراسة ميدانية بمدينة وهران-(أطروحة دكتوراه). 31-32. (جامعة وهران 2 - محمد بن أحمد, وهران .
34. مينة البوركي. (نوفمبر, 2021). السياسة السكنية بالمغرب وسؤال التنمية الحضرية؛ نحو فهم أبعاد العلاقة. جيل العلوم نسانية والاجتماعية(80), الصفحات 59-74.
35. وزارة الداخلية والجماعات المحلية, 2016, مارس <https://www.interieur.gov.dz/>. 28
36. ياسر صنهاجي. (1 أبريل, 2021). السكن العقاري الترقوي في الجزائر خصائصه ومميزاته. تم الاسترداد من <https://www.residencesaghiles.com/ar/promotional-real-estate-housing-algeria>